# دور المرأة السياسي خلال العصر القاجاري والپهلوي حتى عصر ولاية الفقيه

**الباحثة / أمل علي محمد علي**

المدرس المساعد بقسم اللغات الشرقية

جامعة قناة السويس

**الملخص باللغة العربية:–**

تعد قضية مشاركة المرأة في العمل السياسي من أهم القضايا التي تحظي بأهمية كبيرة، وأصبحت هذه القضية تُطرح بشكل كبير على عدد من المستويات، فهي من جهة تُطرح في سياق الحديث عن تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين بشكل عام، ومن جهة ثانية، تُطرح مشاركة المرأة سياسيا كجزء من الخطاب الدولي العالمي لحقوق المرأة. كما أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية هو رهن ظروف المجتمع الذي تعيش فيه، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور، لذا فإنه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع.

وقد اختارت الباحثة ان تعرض المشاركة السياسية للمرأة في ظل العصور المختلفة، وقد قمت بتقسيم البحث الي ثلاثة مباحث سنعرض من خلالها الي دور المرأه الفعال بشكل عام من خلال تلك العصور.

**الكلمات المفتاحية:**

العمل السياسي ، حقوق ، دور المرأة .

## الملخص باللغة الإنجليزية:-

The issue of women's participation in political work is one of the most important issues of great importance. This issue has become increasingly raised on a number of levels. On the one hand, it is raised in the context of activating the political participation of citizens in general, and on the other hand, women's political participation is being raised as part of the global international discourse on women's rights. In addition, the participation of women in political life is subject to the conditions of the society in which they live, and the degree of this participation depends on the amount of freedom and democracy that the society enjoys from a political point of view, and on what the society grants of social freedoms for women to exercise this role. Therefore, it is not possible to discuss women's political participation in isolation from the social and political conditions that society is going through.

The researcher chose to present the political participation of women in the different eras, and I divided the research into three sections, through which we will present the effective role of women in general through those eras.

## مقدمة البحث:

**التعريف بالموضوع:-**

نلاحظ أن المجتمعات البشرية دائما ما ترى ضرورة التغيير والتطوير للوصول إلى وضع أفضل وينبغي أن تكون عملية التطوير هذه تناسب المقتضيات الزمانية والمكانية والظروف المحيطة للوصول إلى مجتمع آمن ومتقدم وينبغي أن تندمج جميع طبقات الشعب والمؤسسات الاجتماعية مع بعضها البعض ويتحقق هذا الاندماج عن طريق جهود أشخاص للوصول إلى ما يسمي بـ"المشاركة الاجتماعية والسياسية"، حيث تتضمن التنمية السياسية في إحدى جوانبها، تنمية روح المواطنة والولاء والمشاركة السياسية، وهذه الأخيرة تعد مؤشر قوي للدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي.

والمشاركة السياسية في مفهومها العام هي مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية، وتشمل المشاركة السياسية النشاطات التي تهدف إلى التأثير على القرارات التي تتخذها الجهات المعنية في صنع القرار السياسي " السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والأحزاب".

**أهداف البحث:-**

١- قد قمت بكتابة هذا البحث للتعرف علي المشاركة السياسية للمرأة علي مر العصور، كما أن المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصله نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والأخلاقية.

## أهمية البحث:-

رؤية مشاركة المرأه ودورها الفعال في السياسة من خلال العصر القاجاري والعهد الپهلوي وعهد ولاية الفقية.

## منهج البحث:-

المنهج الوصفي المقارن: حيث ان المنهج الوصفي يساهم في التعرف على ظاهرة الدراسة، ووضعها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها، ويعد ذلك بداية الوصول إلى النتائج الدراسية التي تتعلق بالبحث، وبلورة الحلول التي تتمثل في التوصيات والمقترحات التي يسوقها الباحث لإنهاء الجدل الذي يتضمنه متن البحث، والمنهج المقارن الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر.

تقسيم البحث:ينقسم البحث الي مقدمة وثلاثة مباحث.

المبحث الأول:المشاركة السياسية للمرأة في العصر القاجاري.

المبحث الثاني: المشاركة السياسية للمرأة في العهد الپهلوي.

المبحث الثالث: المشاركة السياسية للمرأة في عهد ولاية الفقية.

الخاتمة وتضمن أهم نتائج البحث ثم المصادر والمراجع.

## المبحث الأول: المشاركة السياسية للمرأة في العصر القاجاري:

رغم وضع المرأة في هذا العصر إلا أنها حرّمت التبغ وفقاَ لفتوي "ميرزا شيرازي" وكسرت كل الأراجيل متأثرين بهجوم الناس الشرس على التنباكو (التبغ)، وذكرت المصادر التاريخية وأيضا الكاتبة " مهرانگيز كار" أن: "نساء بلاط ناصر الدين شاه ألتزمن بفتوي تحريم الدخان وقمن بكسر الأراجيل، وبهذا أضفن فأعلنة

واسعة النطاق إلى المعارضة الشعبية على تفويض انحصار التبغ والدخان في الأجانب(١).

لم تشارك نساء البلاط الملكي فحسب في الحياة السياسية، وإنما هناك الكثير من الشواهد التي تثبت مشاركة المرأة من كل الأنحاء في العمل السياسي والمجتمعي، حيث شاركت كل نساء طهران أيضا في التأريخ لانتفاضة التبغ من خلال الفلكلور الشعبي(٢).

هكذا لعبت المرأة الإيرانية دورها السياسي من وراء الكواليس، وكان أبرز أدوارها اشتراكها في ثورة التنباك، وإضفاء فعالية واسعة النطاق إلى المعارضة الشعبية فيما يخص تفويض انحصار التبغ والدخان للأجانب، ودلّلن على أنهن لم يكن مغيبات أو بلا إرادة إزاء الأحداث التي شهدها العصر القاجاري، بل اجتهدن في زيادة مشاركتهن في المجال السياسي للبلاد، وكن دافعاً قوياً للرجال على معارضة سلطة الشاه المطلقة.

كما يبرز دورها أيضا فى الثورة الدستورية , حيث حماية علماء الدين وتأمين وصولهم إلى المساجد والدليل على ذلك واحدة من النساء تدعي " زوجة حيدر خان تبريزي" وكانت واحدة من ضمن النساء المطالبات بالحرية ومؤيدات للثورة الدستورية، فكان دورها مع بعض النساء تأمين علماء المساجد وحمايتهم، فكن يخبئن العصي تحت العباءه تأهباً واستعداداً لأي شيء يحدث من قبل معارضيهم ويقمن بالحيلولة دون وقوع أي اعتداء على العلماء ورجال الدين(٣).

على الرغم من مشاركتها الفاعلة في الثورة الدستورية، فكان من المتوقع أن تُكافأ المرأة بما يليق بهذا الدور الذي لعبته، لكن النتائج جاءت مخيبة، فقد وضع

مجلس الشورى الذي أعقب الثورة الدستورية قانون الانتخاب والذي وضع المرأة ضمن فئة الحمقي والقصر والمجانين في المادة "١٠" والمادة "١٣" من قانون الانتخابات(٤).

## المبحث الثاني: المشاركة السياسية للمرأة في العهد الپهلوي:

في عهد رضا شاه "العهد البهلوي الأول" بدأ الجدل واضحًا حول دور المرأة ومشاركتها السياسية، نظرًا لاتساع فجوة الصراع بين الفريقين، فريق السياسة برؤيته التحديثية، وفريق الدين برؤيته التقليدية، خاصة في عام ١٩٣٦م، حينما حرم الشاه رضا خان ارتداء الحجاب، ومنع المرأة من ارتداء التشاور الإيراني (العباءة الإيرانية) رسميا في الأماكن العامة في إطار ما أسماه تحديث إيران على الطريقة الغربية، وعلى الرغم من اتخاذ هذا الفريق (فريق السياسة برؤيته التحديثية) بعض إجراءات تشجع المرأة على التعليم والخروج إلى العمل، وتفعيل دورها في المجتمع الإيراني، فإن اتهام الفريق الثاني(فريق الدين برؤيته التقليدية) للأول (فريق السياسة برؤيته التحديثية) بالتغريب والإلحاد، قد حال دون إقبال الأسر على تلك الإجراءات، والنتيجة تأرجح المجتمع الإيراني بين ازدواجية ثقافية، وتناقضات الصراع بين الحداثة والتقليد، وظلت المرأة حائرة تبحث عن هويتها كبقية أفراد المجتمع(٥).

بعد وفاة رضا شاه خلفه ابنه الشاه محمد رضا بهلوي فكانت السنوات الأولى من حكمه بمثابة توطيد وتثبيت عرشه ومكانتة والحكومة البهلوية أيضا، فأصبح قرار منع ارتداء الحجاب غير ملزم بعد أن أطاحت قوي التحالف برضا بهلوي، وعن وضع المرأة ودورها في العهد البهلوي الثاني (محمد رضا شاه) فكانت من أهم

تطورات هذه الفترة قيام الحركة القومية لتأميم النفط، فكان هذا مقطع مهم في الحياة السياسية والاجتماعية، وبالطبع وضح دور النساء في هذه الحركة وأنهن مثل بقية الشعب يردن تأميم النفط الإيراني وأيدّن محمد مصدق في تأميمه للنفط الإيراني وشاركت في المظاهرات بجانب الرجل، فاضطر الشاه إلى إعادة د مصدق اإلي رئاسة الوزراء مرة أخرى[٦].

قام محمد رضا بهلوى باستفتاء عام ١٩٦٣ "الثورة البيضاء" وفي أثناء هذا الاستفتاء دعا الشاه النساء الإيرانيات حتى يدلين بأصواتهن في صناديق الاقتراح ولهذا السبب أصدر الشاه – رأس السلطة السياسية – أكثر من تعديل لقانون الانتخابات في المجلس وقبول الحقوق السياسية للنساء من الناحية القانونية وبهذا أثار بشدة مواجهة وجدال القوي الدينية وغير الدينية المعارضة بشكل واسع[٧].

**المبحث الثالث: المشاركة السياسية للمرأة في عهد ولاية الفقية:**

في عهد الثورة الإسلامية تدخل المرأة عهد جديد فيما يتعلق بالمشاركة فى الحياة السياسية، ومن أبرز منجزات الثورة الإسلامية الدستور الإيرانى ومواده التى تتعلق بالمرأة والتى تتصف بالغموض والإبهام أمثال البند الرابع عشر من المادة الثالثة في الدستور والمادة العشرون والحادية والعشرون[٨].

ومن يمعن النظر في الدستور و مقدمته يجد أن حقوق المرأة بالكامل جاءت من زاوية عَقَدية، وهذا لأنه بعد انتصار الثورة الإسلامية ١٩٧٩م صار وضع النساء في إيران موافقاً مع الإيديولوجية العقدية والتي هي نفسها نظام الحكم الجديد في إيران (نظام الملالي)، وهذا النظام هو نفسه الذي أكد على دونية

المرأة، وأن المرأة مازالت في نظرهم مهمشة، كما أن النظام أجاز هذا التمييز بشكل واضح وصريح في بعض مواد الدستور، وفي بعض المواد الأخرى أجاز هذا التمييز بشكل خفي أو مبهم. أما البحث عن المساواة الحقوقية بين الرجل والمرأة في مواد الدستور فهو باب مغلق، وإن رؤية المشرعين للدستور لم تكن مطابقة للمساواة الحقوقية لكلا من الرجل والمرأة، فالمساواة الحقوقية جاءت مشروطة باتباع المعايير الدينية والإسلامية والتي تم ذكرها في مواد الدستور بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي هي في الدستور الإيراني هي مصدر التشريع ولم يقبل بأي مصدر آخر للتشريع. ولهذا نجد أن إيران تعتبر الوثائق الدولية ومواثيق حقوق الإنسان ووثائق إلغاء التمييز ضد المرأة والقوانين التي تشتمل عليها معارضة للمعايير الدينية والإسلامية التي قام على أساسها الدستور وهذه نقطة بالغة الأهمية(٩).

ويترتب على مواد الدستور أيضا حرمان المرأة من توليها منصب في الميادين القيادية للدولة ومنها على سبيل المثال رئاسة الجمهورية، فالمادة ١١٥ من الدستور تنص على على أنه:"ينتخب رئيس الجمهورية من بين الرجال المتدينين السياسين الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

- أن يكون إيراني الأصل، ويحمل الجنسية الإيرانية.
- قديرًا في مجالس الإدارة والتدبير.
- التمتع بالسيرة الحسنة.
- التمتع بصفتي الأمانة والتقوى.
- مؤمنًا ومعتقدًا بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد(١٠).

فالمشكلة تكمن هنا فى كلمة "رجال" حيث كثرت تفسيراتها. البعض فسرها على أنها تعنى صفه الذكورية والبعض الأخر فسر رجال باللغة العربية انها تعنى الأشخاص ذوي المكانة المرموقة، و التي يعرفها المثقفون في إيران مما زاد عتمة الرؤية حيث الخلاف والاختلاف حول تولى المرأة منصب رئاسة الجمهورية على أشده بين مؤيد ومعارض، وفي النهاية يكون الدستور مضطراً إلى موافقة جانب الأغلبية حيث يشكلون ثلثي أعضاء المجلس وفقاً المادة " ٩٨ " من الدستور، وأن يحتكم إلى أحكام الإسلام والمُعتقدات الدينية وأن ينظم مواده على هذا الأساس وفقا للمادة الرابعة من الدستور.

ومن الواضح أن لعبة اللغة (استخدام كلمات باللغة العربية بدلاً من الفارسية) شائعة داخل إيران، فأحيانا يستخدمون الألفاظ والكلمات التي تعني أكثر من معني حتى لا يلزموا أنفسهم بتفسير أو معني واحد. كما أعلن المتحدث باسم مجلس صيانة الدستور في عام ٢٠٠٤ أن "المجلس لم يغير تفسيره للمادة ١١٥، وأن المرأة لاتزال لا يجوز انتخابها رئيسا للجمهورية [١١].

ومن هنا يأتى دور المنظمات غير الحكومية في تلبية احتياجات المرأة والدفاع عن حقوقها، ومن هذه المنظمات " رابطة السيدة زينب" وتعد هذه الجمعية من أهم ما يميز المرأة داخل التيار المحافظ، فهي جمعية نسائية تأسست عام ١٩٨٦ م، وحازت الموافقة على ممارسة النشاط السياسي عام ١٩٩١م. ومن أهدافها الدفاع عن خط الإمام، وحماية منجزات الثورة، ونشر الثقافة الإسلامية مع السعي للإرتقاء العلمي والأخلاقي للمرأة[١٢].

جمعية التضامن النسائي الإيراني[١٣]والتي أسستها ابنة هاشمي رفسنجانى "فاطمة"، وجمعية نساء الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي أسستها السيدة "زهرا مصطفوى" ابنة الإمام الخميني، وجمعية المجتمع الزينبي والتي أسستها "مريم بهروزى" نائبة في مجلس الشورى الإسلامي[١٤].

وهذه الجمعيات لها منجزات هامة سياسية وثقافية واجتماعية، وتعمل من خلال هذه الأنشطة على تفعيل دور المرأة في المجتمع المدني، فكما سبق القول فهي بمثابة دور الوسيط بين نساء المجتمع وبين صناع القرار، وبدورها تؤثر على عملية صنع القرار السياسي والمتعلق بالمرأة، وتحسين وضع المرأة في مختلف الميادين. والعوائق التي تقف في طريق تأسيس الجمعيات والمنظمات لم تتمثل فقط في موافقة الحكومة على إنشاء الجمعيات ولكنها تتمثل أيضا في بعض أعمال التهديد والاعتقال بحق مدافعي حقوق الإنسان وخاصة المدافعات عن حقوق المرأة.

حيث يتعرَّض المدافعون عن حقوق الإنسان في إيران إلى التهديدات بالقتل، أفعال المضايقة، الاعتقال التعسفي، المضايقة القضائية، تشويه السمعة، الهجمات العنيفة، إساءة المعاملة، التعذيب والقتل، وتتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان بالتحديد للخطر في إيران. فحرية التعبير، الاجتماع والتجمع خاضعة للتقييد الشديد في إيران، وكثيراً ما يتم ربطها بخروقات تتعلق أمن الدولة إليها، فالأمن يسبب مشكلة للمدافعين عن حقوق الإنسان في إيران، لما كانت السلطات تقوم على نحو منتظم بإغلاق المواقع الإلكترونية التي تتصل بحقوق الإنسان، وتقوم السلطات باستهداف النساء اللواتي ينظمن حملات من أجل الحقوق المتساوية،

ويتعرضن للتوقيف التعسفي، وأفعال التعذيب، ومن أمثلة تهديد واعتقال العضوات المدافعات عن حقوق المرأة، فتم اعتقال وسجن عدد من العضوات في حملة المليون توقيع(١٥).

وعلى الرغم من هذا، فقد شهد المجتمع المدني طفرة في عهد الرئيس الأسبق "هاشمي رفسنجاني" فكان في فترة حكمه استخدم حق تكوين المنظمات غير الحكومية. وتزايد عدد المنظمات في التسعينيات أيضا (فترة حكم محمد خاتمي) فكان عدد المنظمات ١٣٠ منظمة وزاد هذا العدد حتى وصل إلى ٤٥٠ منظمة(١٦).

يمكننا استنتاج سبب زيادة عدد المنظمات بأنه عندما وجدت المرأة أنها تم إقصائها واستثنائها من الهياكل والأجهزة الحكومية للدولة والمناصب الإدارية أو تم تمثيلها في هذه الهياكل والأجهزة الحكومية ولكن بنسبة ضئيلة، فهذا شكّل عند المجتمع النسائي القوة الدافعة التي تكمن وراء مشاركتهن في منظمات المجتمع المدني.

لذا، فإن الجهود التي تبذلها المرأة في هذه المنظمات من خلال الفعاليات والأنشطة بمثابة رد فعل طبيعي على إقصائها من مؤسسات الدولة أو تمثلها بشكل محدود لا يخدم احتياجاتها، فهذه المنظمات تشكل لها الباب الخلفي للوصول إلى ما تريده عندما ينغلق أمامها الوصول إلى المشاركة في العملية السياسية الرسمية في بلادها، ففي هذه المنظمات استطاعت المرأة أن تخلق لنفسها مساحة سياسية مستقلة وذاتية، فهن يتمتعن بحرية التنظيم طبقاً لرؤيتهن واحتياجاتهن والتي تتمثل في توفير وتقديم الرعاية والعناية والخدمات التعليمية

والصحية والاجتماعية، وهذه المنظمات التي تعمل على التأثير أو الضغط على الحكومة للتصديق بشأن مشاريع قوانين وتشريعات خاصة بالمرأة تساعدها على العيش بطريقة أفضل، لهذا فإن دلالة زيادة عدد المنظمات غير الحكومية في بلد ما دلالة على أن المرأة لم تتمتع بحقوقهن وأنها لم تحصل على هذه الحقوق إلا عن طريق الضغط على الحكومة وهذا ما تمثله المنظمات غير الحكومية في أي بلد ما.

## الخاتمة

- ختامًا لهذا البحث، والذي تناول الحديث عن مشاركتها المرأة الفاعلة في الثورة الدستورية، فكان من المتوقع أن تُكافأ المرأة بما يليق بهذا الدور الذي لعبته ولكن حصدنا عكس ما توقعنا.
- دعا الشاه النساء الإيرانيات حتى يدلين بأصواتهن في صناديق الاقتراح ولهذا السبب أصدر الشاه – رأس السلطة السياسية – أكثر من تعديل لقانون الانتخابات في المجلس وقبول الحقوق السياسية للنساء من الناحية القانونية وبهذا أثار بشدة مواجهة وجدال القوي الدينية وغير الدينية المعارضة بشكل واسع.
- استنتجنا من ذلك سبب زيادة عدد المنظمات بأنه عندما وجدت المرأة أنها تم إقصائها واستثنائها من الهياكل والأجهزة الحكومية للدولة والمناصب الإدارية أو تم تمثيلها في هذه الهياكل والأجهزة الحكومية ولكن بنسبة ضئيلة، فهذا شكّل عند المجتمع النسائي القوة الدافعة التي تكمن وراء مشاركتهن في منظمات المجتمع المدني.

## هوامش البحث:

(١) زنان دربار ناصر الدين شاه كه در اندروني شاه فتواي تحريم تنباكو را اجرا كردند وقليانها را شكستند، بر درجه ي تأثير مبارزه ي وسيع مردم با واگذار ي انحصار تنباكو وتوتون به بيگانگان افزودند.

مهرانگيز كار: مشاركت سياسي زنان (موانع – امكانات)، طهران: انتشارات روشنكران ومطالعات زنان, ٢٠٠١, ص٨.

وانظر أيضا: Sayedeh. Nosrat Shojaei: women in politics: A case study of Iran, journal of politics and law, vol. 3, no. 2, September 2010, p 258.

(٢) طالب محمد حفناوي: المؤسسة الدينية في إيران تطورها وأثرها على الأدب من (١٨٥٠-١٩٤٠م)، رسالة الدكتوراه، غير منشورة، آداب عين شمس، ٢٠٠٢/٢٠٠٣م، ص٩٩.

(٣) غلامعلي عباس فردوئي: تحريم تنباكو ومشروطيت (پيامدها وعبرتها) مشعلي فرا روي ملت إيران " چاپ اول، زائر (استانه مقدسه) قم، ١٣٨٦هـ ش (٢٠٠٧م)، ص٢٠٥.

(٤) فاطمة الصمادي: مقالة المرأة الإيرانية والرئاسة.. فاكهة السياسة المحرمة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، الأحد ٢٦ مايو، ٢٠١٣م.

(٥) حسين صوفي محمد: "المرأة الحائرة بين الدين والسياسية في إيران"، مختارات إيرانية العدد ٧٢، القاهرة ٢٠٠٩م.

(٦) بيتا راد وشبنم حاتم پور: زن وتحولات سياسي از قرن ٧ تاپايان دوره پهلوى، فصلنامه علمي پژوهشى زن و فرهنگ، سال دوم، شماره ششم، زمستان ١٣٨٩هـ ش (٢٠١٠م)، ص١٤.

(٧) مهرانگيز كار: مشاركت سياسي زنان (موانع – امكانات)، المرجع السابق ص ٢٣.

(٨) أكبر عطرى، مريم معمار صادقي: حمايت از حقوق زنان در إيران، آموزشكده توانا (أموزشكده الكترونيكي براي جامعه مدني إيران)، الناشر: e- collaborative for civic education، الولايات المتحدة الامريكية، ٢٠١٢م، ص١٤.١٥.

(٩) أكبر عطرى، مريم معمار صادقي: حمايت از حقوق زنان در إيران، آموزشكده توانا (أموزشكده الكترونيكي براي جامعه مدني إيران)،مرجع سابق ،ص٧-٨-١١.

(١٠) دستور إيران الصادر عام ١٩٧٩ م شاملا تعديلاته حتى عام ١٩٨٩م، المرجع السابق، الفصل التاسع، السلطة التنفيذية، القسم الأول: رئاسة الجمهورية، المادة ١١٥، ص ٢٤

(١١) Mohammad H. Nayyeri, "An Analysis of the Responses Given by the Iranian Delegation to the Human Rights Committee" ,iran human rights Documentation Center, Tehran, Iran 2011.

(١٢) باكينام الشرقاوي: القوي السياسية المشاركة في العملية الانتخابية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص١٤٠.

(١٣) Louis halper: law and women s Agency in post – revolutionary iran, Ibid, p 111.

(١٤) عزة جلال هاشم: المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، المرجع السابق، ص٣٤٠– ٣٤١.

(١٥) حملة المليون توقيع هي حملة لإصلاح القوانين التمييزية ضد المرأة وهذه الحملة كانت في ١٢ حزيران ٢٠٠٦ م وبعد اللقاء في ميدان "هفت تير" في طهران وهذا كان من أجل الاحتفال بيوم الوحدة للنساء الإيرانيات، في هذا اللقاء التقت مجموعة متنوعة تمثل أطيافاً واسعة من الأفكار للمطالبة بإصلاح القوانين، خاصة قوانين الأسرة التي تميز ضد المرأة. فأصبحت حملة المليون توقيع هذه تمثل قاعدة أوسع ودفعة أكثر حيوية من أجل الإصلاح. نوشين أحمدي خراسانى، تقديم مهناز افخمي: مليون توقيع للنساء الإيرانيات "حملة من اجل المساواة"، منظمة التضامن النسائي للتعلم من أجل الحقوق والتنمية والسلام، wlp، ماريلاند، الولايات المتحدة، ٢٠١١، ص٥،وأنظر أيضا: Launching of the One Million Signatures Campaign Demanding Changes to Discriminatory Laws, Sunday 27 August 2006

(١٦) Alternative vision or utopian fantasy?: cooperation, empowerment and women's cooperative development, journal of international development, vol 7, No. 2, 1995, pp 211-228.

## المصادر والمراجع

**أولا: المصادر والمراجع العربية:-**

١- طالب محمد حفناوي: المؤسسة الدينية في إيران تطورها وأثرها على الأدب من (١٨٥٠-١٩٤٠م)، رسالة الدكتوراه، غير منشورة، آداب عين شمس، ٢٠٠٢/٢٠٠٣م

٢- دستور إيران الصادر عام ١٩٧٩ م شاملا تعديلاته حتى عام ١٩٨٩م، المرجع السابق، الفصل التاسع، السلطة التنفيذية، القسم الأول: رئاسة الجمهورية، المادة ١١٥.

٣- باكينام الشرقاوي: القوي السياسية المشاركة في العملية الانتخابية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص١٤٠.

**ثانيا: المصادر والمراجع الفارسية:-**

٤- مهرانگيز كار: مشاركت سياسي زنان (موانع – امكانات)، طهران: انتشارات روشنكران ومطالعات زنان, ٢٠٠١,

٥- غلامعلي عباس فردوئي: تحريم تنباكو ومشروطيت (پيامدها وعبرتها) مشعلي فرا روي ملت إيران " چاب اول، زائر (استانه مقدسه) قم، ١٣٨٦هـ ش (٢٠٠٧م).

٦- بيتا راد وشبنم حاتم پور: زن وتحولات سياسي از قرن ٧ تاپايان دوره پهلوى، فصلنامه علمي پژوهشى زن و فرهنگ، سال دوم، شماره ششم، زمستان ١٣٨٩هـ ش (٢٠١٠م).

٧- أكبر عطرى، مريم معمار صادقي: حمايت از حقوق زنان در إيران، آموزشكده توانا (أموزشكده الكترونيكي براي جامعه مدني إيران)،

الناشر :e– collaborative for civic education، الولايات المتحدة الامريكية، ٢٠١٢م.

**ثالثا: المقالات:–**

٨–فاطمة الصمادي: مقالة المرأة الإيرانية والرئاسة.. فاكهة السياسة المحرمة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، الأحد ٢٦ مايو، ٢٠١٣م.

٩–حسين صوفي محمد: "المرأة الحائرة بين الدين والسياسية في إيران"، مختارات إيرانية العدد ٧٢، القاهرة ٢٠٠٩م.

١٠– حملة المليون توقيع هي حملة لإصلاح القوانين التمييزية ضد المرأة وهذه الحملة كانت في ١٢ حزيران ٢٠٠٦ م وبعد اللقاء في ميدان "هفت تير" في طهران وهذا كان من أجل الاحتفال بيوم الوحدة للنساء الإيرانيات، في هذا اللقاء التقت مجموعة متنوعة تمثل أطيافاً واسعة من الأفكار للمطالبة بإصلاح القوانين، خاصة قوانين الأسرة التي تميز ضد المرأة. فأصبحت حملة المليون توقيع هذه تمثل قاعدة أوسع ودفعة أكثر حيوية من أجل الإصلاح. نوشين أحمدي خراسانى، تقديم مهناز افخمي: مليون توقيع للنساء الإيرانيات "حملة من اجل المساواة"، منظمة التضامن النسائي للتعلم من أجل الحقوق والتنمية والسلام، wlp، ماريلاند، الولايات المتحدة، ٢٠١١.

**رابعا: المراجع والمصادر الأجنبية:–**

11- Sayedeh. Nosrat Shojaei: women in politics: A case study of Iran, journal of politics and law, vol. 3, no. 2, September 2010, p 258.

12- Mohammad H. Nayyeri, “An Analysis of the Responses Given by the Iranian Delegation to the Human Rights Committee” ,iran human rights Documentation Center, Tehran, Iran 2011.
13- Louis halper: law and women s Agency in post – revolutionary iran, Ibid, p 111..
14- Launching of the One Million Signatures Campaign Demanding Changes to Discriminatory Laws, Sunday 27 August 2006.
15- Alternative vision or utopian fantasy?: cooperation, empowerment and women’s cooperative development, journal of international development, vol 7, No. 2, 1995.
16- .٧٧-٦٨ص،٩٨٠